

أثر نظام ل م د على سياسة التعليم العالي في الجزائر

The impact of the LMD system on higher education policy in Algeria

سعداوي نبيل *

جامعة الجزائر (03) كلية العلوم السياسية

والعلاقات الدولية

nabilosadaoui9@gmail.com

تاريخ نشر المقال: 2025/09/25

تاريخ قبول المقال: 2025/09/04

تاريخ إرسال المقال: 2025/08/14

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظام ل م د في الجزائر وأهدافه ودور في إصلاح سياسة التعليم العالي، من خلال انفتاح الجامعة على العالم الخارجي، وتجاوز العقبات التي ميزت النظام الكلاسيكي القديم وتحسين نوعية التكوين وبرامجه والدفع بالجامعة إلى المساهمة في الدفع بعجلة التنمية وإرساء ثقافة الحکامة الراشدة في المشاركة القائمة عن منطق التفاعل الديمقراطي بين كافة المكونات، ومن ناحية أخرى تتعرض الدراسة إلى العيوب والنقائص التي تعترى النظام والتي يجب معالجتها من جانب عملية التدريس والبحث العلمي وغياب التفاعل مع الشريك الاجتماعي والاقتصادي في العملية التعليمية، ودورها في الوقوف على انشغالات المجتمع وإيجاد حلول لمشاكله.

الكلمات المفتاحية: نظام ل م د - سياسة التعليم العالي

Abstract: This study aims to examine the LMD system in Algeria, its objectives, and its role in reforming superior education policy through the university's openness to the external world, overcoming the obstacles characteristic of the former classical system, enhancing the quality of academic training and its programs, propelling the development process, and establishing a culture of good governance through participatory mechanisms rooted in democratic interaction among all the components. On the other hand, the study examines the shortcomings and deficiencies inherent in the system that must be addressed with regard to the teaching and scientific research processes, the lack of interaction with social and economic partners in the

أثر نظام ل م د على سياسة التعليم العالي في الجزائر

educational process, and the university's role in addressing societal concerns and devising solutions to societal problems. **Key words:** LMD System, Superior Education Policy.

المقدمة:

انتهجت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي غداة الاستقلال مقاربة تعليمية وعلمية، عرفت بالنظام الكلاسيكي، إلا أن التطورات التي شهدتها العالم في ميدان التدريس والبحث العلمي، دفعت بصناع القرار إلى تغيير نمط التعليم العالي، مواكبة لهذه التحولات وذلك منذ سنة 2004، بهدف ترقية التعليم وعملية البحث العلمي وانفتاح الجامعة على العالم الخارجي، وقد عرف هذا النظام بـ (ل م د) الذي كان له انعكاسات على سياسة التعليم العالي في الجزائر، وفي هذه الورقة البحثية سنحاول تسليط الضوء على هذا النظام من أجل إبراز أهم الأهداف التي يركز عليها، وانعكاساته على سياسة التعليم العالي في الجزائر. حيث تحاول هذه الورقة الإجابة عن الإشكالية التالية:

هل الانتقال من النظام الكلاسيكي إلى نظام ل م د ساهم في جودة سياسات التعليم العالي الجزائرية في الجانب البيداغوجي والعلمي أم أن هناك اختلالات يعاني منها هذا النظام الجديد يجب معالجتها؟
وتهدف الدراسة إلى تحقيق الغايات التالية:

- التعرف على نظام ل م د وأهدافه.

- التعرف على الانعكاسات الإصلاحية لنظام ل م د على سياسية التعليم العالي في الجزائر.
- محاولة تقييم نظام ل م د والخروج باستراتيجية لمعالجة النقائص والاختلالات.

منهج التحليل المعتمد:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** اعتمدنا على هذا المنهج لجمع المعلومات عن نظام ل م د ولتحليل وتفسير الانعكاسات الإصلاحية لنظام ل م د على سياسة التعليم العالي في الجزائر.
- **منهج دراسة الحالة:** إستعنا بهذا المنهج قصد إبراز العلاقة السببية بين نظام ل م د وسياسة التعليم في الجزائر، والحصول على كل البيانات المتاحة عن هذه الحالة، سواء بالاعتماد على الأسلوب التحليلي أو الوصفي التاريخي.

المبحث الأول: مفهوم نظام (ل م د) وأهدافه في الجزائر

عرفت الجامعة الجزائرية تحولا وذلك بالانتقال من النظام الكلاسيكي إلى نظام ل م د، مواكبة للتحويلات المتسارعة العلمية والبيداغوجية في العالم، ورغبة في تحقيق تكوين أحسن للطلبة، وفي هذا الإطار حاول المختصون تقديم تعريف لهذا النظام مع تحديد الأهداف المراد تحقيقها وفق الرؤية الجزائرية. سنتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين الأول سنتناول فيه مفهوم نظام ل م د، أما المطلب الثاني فسنعرض فيه إلى أهداف نظام ل م د في الجامعة الجزائرية.

المطلب الأول: مفهوم نظام (ل م د)

يعتبر نظام (ل م د) في الجزائر من المفاهيم التي استقطب اهتمام الباحثين، نظرا لتطبيقه في السنوات الأخيرة في الجامعة الجزائرية والاختلاف حول طرق تطبيقه، ونظرا لهذه الأهمية برزت جملة من الاجتهادات التي حاولت إعطاء مفهوم دقيق لهذا النظام هي على النحو الآتي:

يعرف نظام ل م د بأنه: (هو نظام دراسة يهدف إلى تلبية تطلعات المجتمع الجزائري في الحقبة الحالية في ميدان التكوين. ومن ضمنها تحسين نسبة الالتحاق بالتعليم العالي، وزيادة المنافع المهنية المرتبطة بكل مناحي المنظومة. مع التركيز على البعد المهني وتطوير حوض النشاطات المتعلقة بالإنتاج والخدمات).¹

ويعرف أيضا نظام ل م د (بأنه نظام تعليم جديد في الجامعة خاضع لإصلاحات المنظومة التربوية اختصر في (ل م د) ويقصد به ليسانس، ماستر، دكتوراه، ويقابله في التسمية نظام كلاسيكي الذي نهجته الجزائر منذ الاستقلال ودأبت على تطبيقه إلى غاية 2004).²

ويعتمد نظام ل م د - ليسانس، ماستر، دكتوراه - على ثلاث مراحل تكوينية تتوج كل مرحلة منها بشهادة جامعية³:

1- مرحلة أولى: بكالوريا+3، تتوج بشهادة الليسانس

2- مرحلة ثانية: بكالوريا+5، تتوج بشهادة الماستر

¹ - أحمد درديش، "واقع نظام ل م د في الجامعات الجزائرية: دراسة وصفية تحليلية"، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 2، العدد 4، جوان 2014، ص 241.

² - فتيحة عيلا، لشهب أحمد، "نظام (ل م د) في الجامعة الجزائرية: واقع وتحديات"، مجلة صوت القانون، المجلد السابع، العدد 01 ماي 2020، ص 285.

³ - <https://trad.univ-oran1.dz/index.php?opti>

3- مرحلة الثالثة: بكالوريا+8، تتوج بشهادة الدكتوراه

تأسس على ما سبق يمكن القول أن نظام (ل م د) يقصد به ذلك النظام الذى يجعل من الطالب محور العملية التعليمية من أجل الرفع من مستوى البحث العلمى، وجعل الشهادة المتحصل عليها ذات طابع مهني، وإشباع السوق الوطنية بالكفاءات العلمية وفتح الآفاق أمام الطالبة لدراسة بالخارج بما يساهم فى ترقية الجامعة والمجتمع.

المطلب الثانى: أهداف نظام ل م د فى الجزائر

انطلقت وزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى الجزائر من جملة من الأهداف من خلال تطبيقها لنظام (ل م د)، من أجل تجاوز الاختلالات التى شهدتها النظام القديم وتحديث وتنمية المنظومة العلمية الجامعية.

حيث يهدف نظام التعليم العالى إلى تجاوز العقبات التى ميزت النظام الكلاسيكى القديم، وتتمثل أبرز أهدافه فيما يلى:

- تحسين نوعية التكوين الجامعى.
- إعطاء حيوية وفعالية للتكوين الجامعى وذلك بتحديث البرامج التكوينية.
- تسهيل معادلة الشهادات لتسيير حركية الطلبة داخل الوطن وخارجه.
- مساعدة الطالب فى اختيار مساره والمشاركة فى فهم تكوينه، حيث يسمح بالانتقال من المسار المفروض إلى المسار الحيوى.⁴
- إشراك قطاع التعليم العالى فى دفع عجلة التنمية.
- حل بعض المشكلات التى يتخبط فيها النظام الكلاسيكى كالرسوب، المكوث طويلا فى الجامعة...الخ.⁵
- تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لا سيما تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الغير فى إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.
- إرساء أسس الحكامة الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور.⁶
- ضمان تكوين نوعى يتماشى مع متطلبات سوق العمل والنمو الاقتصادى والطلب الاجتماعى.
- تطوير التفاعلات الممكنة بين الجامعة والمجتمع. بتكوين أفراد يتسمون بروح المبادرة والفعالية والتنظيم.⁷

⁴ - أحمد درديش ، مرجع سابق الذكر، ص 242.

⁵ - صباح نصرأوى ، (الاحتياجات التدريبية أساتذة التعليم الجامعى فى ظل نظام ل م د: دراسة ميدانية بجامعة العربى بن مهيدي - أم البواقي -)، مذكرة ماستر، جامعة العربى بن مهيدي - أم البواقي - 2012، ص 38، 39.

⁶ - فتية عيلا م ، لشهب أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 288.

أثر نظام ل م د على سياسة التعليم العالي في الجزائر

وقد استمدت المقارنة المرجعية بوزارة التعليم العالي الجزائرية أهدافها من المشاكل التي كان يتخبط فيها القطاع، فالأهداف الموضوعة كانت بمثابة حلول إلزامية، ولكن ما يمكن قوله أنه غالبا ما كانت هذه الأهداف تتجاوز قدرات وزارة التعليم العالي ولو على المدى البعيد.⁸

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن هناك جملة من الأهداف التي ارتكزت عليها سياسة التعليم العالي بانتهاجها نظام (ل م د)، لعل أبرزها ترقية البحث العلمي والانفتاح على العالم الخارجي، إلا أن محدودية الإمكانيات وعدم الفهم الصحيح في كثير من الأحيان لكيفية تطبيق النظام جعلت جل هذه الأهداف مأجلة إلى حين نضج التجربة والتعلم من المحاولة والخطأ وتصويب الإجراءات بتدارك النقائص ومعالجة الاختلالات.

المبحث الثاني: نظام (ل م د) وسياسة التعليم العالي في الجزائر: دراسة نقدية

عرفت الجامعة الجزائرية جملة من الإصلاحات ومن أبرزها الانتقال من النظام الكلاسيكي إلى نظام ل م د، رغبة في تحسين عملية التدريس والبحث العلمي، وعلى الرغم من تحقيق نتائج إيجابية في بعض الأهداف التي سطرته وزارة التعليم العالي وفق سياستها، إلا أن هناك بعض النقائص والاختلالات التي يجب تداركها ومعالجتها.

سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى مطلبين الأول بعنوان دور نظام ل م د في إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر، أما المطلب الثاني فسنعرض فيه إلى تقييم نظام ل م د وانعكاساته على سياسة التعليم العالي في الجزائر.

المطلب الأول: دور نظام (ل م د) في إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر

يعتبر قطاع التعليم العالي من أبرز القطاعات التي حظيت باهتمام صناع القرار في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، ونظرا لهذه الأهمية فقد باشرت الحكومة بإجراء جملة من الإصلاحات تناميا مع التطورات الدولية الحاصلة في البيئة العلمية، ولعل أبرز حدث هو الانتقال من النظام الكلاسيكي إلى نظام (ل م د) والتي كانت لها أثارها على سياسة التعليم العالي في الجزائر.

كان تطبيق نظام (ل م د) بمثابة دعامة لانفتاح الجامعة الجزائرية على العالم الخارجي، مما سهل حركية الطلاب، مع السعي إلى ما توصلت إليه الأبحاث البيداغوجية الحديثة والبحث عن سبل لتوفيق بين ما

⁷ - قدور نورة، غراز الطاهر، "الجامعة الجزائرية وتطبيق نظام ل م د ومدى نجاعته في تحقيق لإنماء الحضاري للمجتمع"، نقلا من الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/226/8/2/161386> ص 176.

⁸ - زين العابدين طويجيني، محمد سيف الدين بوفالطة، "المقارنة المرجعية كمنهجية في تبني نظام ل م د بالجامعات الجزائرية: دراسة تحليلية" مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، جوان 2020، ص 387.

أثر نظام ل م د على سياسة التعليم العالي في الجزائر

تقدمه الجامعة من تكوين وتدريب لهم في خدمة المجتمع، بدلا من الفجوة العميقة بين المجتمع المحلي ومؤسسات التعليم العالي، التي تعبر عن تدني مستوى خريجي الجامعة وضعف أدائهم في المراحل التعليمية كدليل عن ضعف المناهج التعليمية المقدمة لهم.⁹

حيث أن التفكير في إصلاح سياسة التعليم العالي بالجزائر جاء على ضوء جملة من النقائص والاختلالات والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- الدخول إلى الجامعة المعتمدة على التوجيه المركزي.
- يقوم النظام الكلاسيكي على نظام تدرج صعب، ومتأزم بسبب توجيه أولي غير ملائم مع قدرات الطالب مما ينتج عنه نسبة عالية من الرسوب.
- عروض التكوين التي يحوزها لا تتناسب مع شعب البكالوريا الجديدة.
- هيكلية معقدة ونفقية ولا توفر مقروية واضحة مع وجود مسارات تكوين مغلقة.
- نسبة تأطير غير كافية نجمت عنها مردودية ضعيفة للتكوين خاصة فيما بعد التدرج وذلك بسبب هجرة الأساتذة للخارج.

- اندماج ضعيف للجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي.
- ضعف صلة بين مخرجات التعليم العالي وحاجة السوق للعمل والذي يؤدي إلى نتائج سلبية عديدة من ضمنها ارتفاع معدلات بطالة المتعلمين.

- تزايد القناعة لدى المسؤولين في الحكومات بأن نجاح الاقتصاد يتطلب قوى عامة جديدة الإعداد،
- ارتباط دول العالم باتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية والمجالس المهنية ومنظمات التعليم العالي الدولية... الخ مما زاد الدعوة إلى الحرص على نوعية العالية في الصناعات والأبحاث والمواد التعليمية.¹⁰

وبالرغم من الأسباب والدوافع التي دفعت صناع القرار إلى الأخذ بالنظام (ل م د) كان يتطلب إشراك كافة الخبراء والأساتذة وكل المجتمع العلمي في صياغة مقارنة تتواءم مع خصوصية الجامعة الجزائرية وتفتح على البيئة العلمية الخارجية، لا تغيير تسمية النظام والحفاظ على مضمون النظام الكلاسيكي من ناحية العملية البيداغوجية والتعليمية.

إلا أن عملية إصلاح سياسة التعليم العالي ونظام ل م د في الجزائر تواجهها جملة من التحديات منها¹¹:

⁹ - نورة قدور، غراز الطاهر، مرجع سابق الذكر، ص 175.

¹⁰ - عيلام فتيحة، لشهب أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 283، 284.

¹¹ - المرجع نفسه، ص 295، 300.

أثر نظام ل م د على سياسة التعليم العالي في الجزائر

- تحدي المحيط الاجتماعي والاقتصادي نتيجة قلة المؤسسات الاقتصادية وانعدام مناصب الشغل وعدم توافق المقررات الدراسية مع الواقع العملي والمؤسساتي.
 - تزايد أعداد الطلبة الجامعيين.
 - ضعف التأطير النوعي نتيجة قلة الأساتذة وعدم تكوينهم.
 - قلة التمويل.
 - قلة الهياكل القاعدية والبناءات والتجهيزات.
- وصفوة القول أن عملية الإصلاح التي عرفتتها سياسة التعليم العالي والانتقال من النظام الكلاسيكي إلى نظام (ل م د)، كانت ضرورة حتمية اقتضتها حاجة الدولة والمجتمع والجامعة إلى التناغم مع التحول العالمي في ميدان البحث العلمي، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها، فإن الجامعة الجزائرية تحاول تجاوزها كلما أتاحت لها الفرصة.

المطلب الثاني: تقييم نظام (ل م د) وانعكاساته على سياسة التعليم العالي في الجزائر

عرف تطبيق نظام (ل م د) جملة من النجاحات والإخفاقات على الصعيد العلمي والعملي والتي كان لها أثر على سياسات التعليم العالي في الجزائر، وبذلك يمكن القول أن العملية التقييمية له سجلت سلبيات وإيجابيات، يمكن إيجازها في النقاط التالية كل على حدى على النحو الآتي:

أولاً/ إيجابيات أثر نظام (ل م د) على سياسات التعليم العالي في الجزائر:

بعد تطبيق نظام (ل م د) سجلت جملة من النقاط الإيجابية التي انعكست على سياسات التعليم العالي في الجزائر لعل أبرزها ما يلي:

- تمكين الطلبة الجدد من التأقلم مع الحياة الجامعية، والتعرف على الفروع والتخصصات المقترحة بشكل تدريجي.
- يمكن الطلبة الأوائل من مواصلة الدراسة في الماستر والدكتوراه.
- يقرب الطالب من الأستاذ والإدارة وهذا ما يعزز قنوات الاتصال ويحسن الأداء الفردي والجماعي.
- يخفف من شروط الانتقال من سداسي لآخر.
- يتميز بالمنافسة والتفتح اللتان أصبحتا من مميزات نظام التعليم العالي.
- مستحدث لفضاءات جامعية وإقليمية ودولية، تسهل حركة كل من الأساتذة والطلبة.¹² مما يمكنهم من مواصلة دراساتهم بالخارج وتحسين مستواهم العلمي.
- التسجيل يكون مباشر ولا يخضع لعملية التوجيه المركزي.

¹² - فتيحة عيلا، لشهب أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 286، 287.

أثر نظام ل م د على سياسة التعليم العالي في الجزائر

- مرونة نظام التقييم والانتقال مما يسمح بفرص نجاح كبيرة.
- تقليص الحجم الساعي بحيث يعطي أهمية للبحث والمطالعة.
- تقوية المهمة الثقافية بإدخال المواد التثقيفية.¹³
- تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن لنظام (ل م د) جانب إيجابي على سياسيات التعليم العالي في الجزائر ساهم في ترقية عملية التدريس والبحث العلمي، إلا أن الممارسة الميدانية كشفت عن جملة من العيوب لعل أبرزها المحافظة على نفس المقاربة البيداغوجية القديمة والتركيز على الكم وإهمال نوعية الخرجين، إلا أن وزارة التعليم العالي تعمل لتدارك هذه النقائص وتحسين مناخ البحث العلمي.
- ثانيا/ سلبيات أثر نظام (ل م د) على سياسات التعليم العالي في الجزائر:**
- سجلت الجامعة الجزائرية جملة من الاختلالات والنقائص لنظام (ل م د) التي أثرت على سياسات التعليم العالي في الجزائر، والتي يمكن وصفها بالسلبيات وهي على النحو الآتي:
- استمرار التدريس بنفس الطرق المنهجية في النظام الكلاسيكي، رغم الاختلاف بين النظامين في المخرجات التعليمية.
- الاعتماد على التدريس النظري بنسبة 90 في نقل المعارف والمعلومات.
- نقص المعلومات والمعارف فيما يتعلق بمبادئ نظام ل م د لدى الطلبة والأساتذة.
- كثافة العمل البيداغوجي.
- اختلاف المقاييس ومحتويات التخصص الواحد بين جامعات الوطن.
- جهل دور الشريك الاجتماعي والاقتصادي في العملية التعليمية ونقص فعاليتها في العملية التعليمية، خاصة في مجال الترتيبات.¹⁴
- قلة المؤسسات الاقتصادية التي يراهن عليها هذا النظام في إيجاد توازن بين التكوين الجامعي ومناصب الشغل.
- عدم تطوير الجامعة الجزائرية بما يكفي لتساير عالم المعلوماتية واستفادة الطلبة من خدمة الأنترنت والإعلام الآلي.
- افتقار الجامعات للمخابر والكتب العلمية ومخابر البحث التي تواكب التطور العلمي.

¹³ - المرجع نفسه، ص 294.

¹⁴ - أحمد درديش، مرجع سابق الذكر، ص 256، 257.

أثر نظام ل م د على سياسة التعليم العالي في الجزائر

- الافتقار للعقود مع الشركاء الاقتصاديين مما يسبب قلة الخرجات والتظاهرات العلمية والدراسات الميدانية. هذا ما يجعل النظام يواجه تجربة الخصوصية والمؤسسات الصغيرة وفتح المجال للمستثمر الأجنبي وميزانية الدولة عاجزة عن مسايرة الإنتاج في السوق الأوروبي.¹⁵

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن هذه الاختلالات والنقائص التي سجلت بنظام (ل م د) لا تنقص من قيمته، وأن معرفتها يجعل من وزارة التعليم العالي قادرة على تداركها وتصحيح الاختلالات لترقية عملية البحث العلمي.

خاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج أن انتقال وزارة التعليم العالي من النظام الكلاسيكي القائم على فلسفة مركزية الأستاذ في العملية التعليمية والاعتماد على الطريقة التلقينية إلى نظام (ل م د) الذي فرضته معطيات عالمية ودولية، والقائم على أسس ديمقراطية العملية التعليمية والخروج من مقاربة التفكير داخل الصندوق بما يساهم في خلق شخصية علمية لدى الفرد وتتمتع بالذكاء والمبادرة والفعل المقاوماتي المبدع والمبتكر والخلق، كل هذه المبررات والتحويلات لا تمنع وجود نقائص واختلالات يعاني منها نظام (ل م د) أثرت على سياسة التعليم العالي في الجزائر، إلا أن الممارسة الميدانية كشفت مواطن القصور والخلل التي وجب على السلطة الوصية معالجتها على المدى البعيد وفق استراتيجية مدروسة، وهذا راجع إلى محدودية الإمكانيات البشرية والعلمية والتكنولوجية والمادية التي تعتبر تحديا وجب على صناع القرار الاجتهاد على توفيرها أو توفير الحد الأدنى منها لإنجاح الفعل العلمي والرقى بالجامعة الجزائرية وسياسة التعليم العالي إلى مصاف العالمية.

قد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- لقد كان لنظام (ل م د) أثر إيجابي على سياسات التعليم العالي في جوانب كثيرة والتي ساهمت في جودة التدريس والبحث العلمي خاصة في الدراسات ما بعد التدرج (طور الدكتوراه)، إلا أن هناك جملة من النقائص والاختلالات التي صاحبت تطبيق هذا النظام والتي يجب معالجتها.
- يهدف نظام (ل م د) إلى تحسين نوعية التكوين من ناحية البيداغوجية والبحث العلمي، والتي يجب أن تتماشى مع متطلبات سوق العمل.
- عملية إصلاح سياسة التعليم العالي والعمل بنظام (ل م د) جاءت على ضوء جملة من النقائص أبرزها ضعف اندماج الجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي، وعدم تناسب مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل.

¹⁵ - نورة قدور، غراز الطاهر، مرجع سابق الذكر، ص 177، 178.

أثر نظام ل م د على سياسة التعليم العالى فى الجزائر

- عملية إصلاح سياسة التعليم العالى والانتقال إلى نظام ل م د كانت ضرورة حتمية للتناغم مع التحول العالمى فى ميدان التدريس والبحث العلمى، والانفتاح على العالم الخارجى.
- كشفت التجربة عن جملة من العيوب المرتبطة بالجانب التطبيقى لنظام (ل م د) وانعكاساته على سياسات التعليم العالى، من أبرزها المحافظة على نفس المقاربة البيداغوجية والعلمية القديمة للنظام الكلاسيكى والتركيز على الكم وإهمال نوعية المتخرجين.

المقترحات والتوصيات:

- عرفت تجربة تطبيق نظام (ل م د) فى الجامعة الجزائرية جملة من التحديات أفرزت لنا جملة من الاختلالات والنقائص كانت لها أثارها على سياسة التعليم العالى، لذلك وجب على الوزارة انتهاج سياسة رشيدة لإصلاح منظومة التعليم العالى وتحديثها وذلك بانتهاج استراتيجية فعالة على المدى الطويل، وفى هذا الصدد نقدم جملة من المقترحات والتوصيات الواجب إتباعها للخروج من نفق الكم إلى نوعية الخرجين، ومن المقاربة التعليمية التقليدية إلى المقاربة الحديثة، ولعل أبرز هذه المقترحات والتوصيات ما يلى:
- ضرورة توفير آليات إجراء التربصات الميدانية.
- ضرورة تكوين لجان على مستوى الوزارة أو الجامعات مهمتها شرح نظام ل م د للطلبة والأساتذة على السواء.
- ضرورة تحديد دور الشريك الاجتماعى والاقتصادى فى العملية التعليمية.
- ضرورة توحيد البرامج على مستوى كل الجامعات.
- ضرورة الإسراع فى إدماج التخصصات الجديدة على مستوى الوظيفة العمومى.
- ضرورة إعادة النظر فى عروض التكوين بالنسبة للسنة الثانية ماستر بإلغاء السداسى الثانى للدراسة، وتخصيصه لإعداد المذكرة فقط.
- ضرورة تغيير طرق التقييم فى حصة الأعمال الموجه.
- ضرورة توفير الكتاب الجامعى فى المكتبات، وتوفير فضاءات مجهزة بأجهزة الإعلام الآلى، من أجل تسهيل عملية الحصول على المعلومة من قبل الطالب والأستاذ.¹⁶
- تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن السياسة الجامعية فى تطبيقها لنظام (ل م د) وصلت مرحلة التقييم والتقويم وسد الثغرات ومعالجة النقائص، فعلمية معالجة هذه المشاكل والعقبات وتحليلها والبحث فى مسبباتها يمدنا بحلول ومقترحات ميدانية تمكنا من معالجة أخطأ الماضى وبناء الحاضر والمستقبل على أسس قائمة على تجربة ثرية من الممارسة البيداغوجية والبحث العلمى.

¹⁶ - أحمد درديش، مرجع سابق الذكر، ص 257، 258.

قائمة المراجع:

أ - المقالات:

- دريش أحمد، "واقع نظام ل م د في الجامعات الجزائرية: دراسة وصفية تحليلية"، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 2، العدد 4، جوان 2014.
- زين العابدين طويجيني، محمد سيف الدين بوفالطة، "المقارنة المرجعية كمنهجية في تبني نظام ل م د بالجامعات الجزائرية: دراسة تحليلية" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، جوان 2020.
- عيلام فتيحة، لشهب أحمد، "نظام (ل م د) في الجامعة الجزائرية: واقع وتحديات"، مجلة صوت القانون، المجلد السابع، العدد 01 ماي 2020.

ب - المذكرات:

- نصراري صباح، (الاحتياجات التدريبية أساتذة التعليم الجامعي في ظل نظام ل م د: دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي)، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - 2012.
- ### ج - المواقع الإلكترونية:

- قدور نورة، غراز الطاهر، "الجامعة الجزائرية وتطبيق نظام ل م د ومدى نجاعته في تحقيق لإنماء الحضاري للمجتمع"، ص 175. نقلا من الموقع الإلكتروني:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/226/8/2/161386>.

[-https://trad.univ-oran1.dz/index.php?opti](https://trad.univ-oran1.dz/index.php?opti)